

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021) - السنة الثالثة 2021 - الدورة البرلمانية العادية (2020 - 2021) - العدد: 16

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الإثنين 16 ذو الحجة 1442

الموافق 26 جويلية 2021

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 17 محرم 1443

الموافق 26 أوت 2021

فهرس

■ محضر الجلسة العلنية الثالثة والعشرين ص 03

• إختتام الدورة البرلمانية العادية لسنة 2020 - 2021 .

محضر الجلسة العلنية الثالثة والعشرين

المنعقدة يوم الإثنين 16 ذو الحجة 1442

الموافق 26 جويلية 2021

الرئاسة: السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة .

المدعوون الحاضرون:

- السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول، وزير المالية؛
- السيد رمطان لعمامرة، وزير الشؤون الخارجية والجلالية الوطنية بالخارج؛
- السيد كمال بلجود، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل حافظ الأختام؛
- السيد محمد عرقاب، وزير الطاقة والمناجم؛
- السيد العيد ربيقة، وزير المجاهدين وذوي الحقوق؛
- السيد يوسف بلمهدي، وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيد ياسين مرابي، وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيدة وفاء شعلال، وزيرة الثقافة والفنون؛
- السيد كريم بيبي تريكي، وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
- السيد أحمد زغدار، وزير الصناعة؛
- السيد محمد طارق بلعريبي، وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد كمال رزيق، وزير التجارة وترقية الصادرات؛
- السيد عمار بلحيمر، وزير الاتصال؛
- السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان؛
- السيد هشام سفيان صلواتشي، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية؛
- السيد يحيى بوخاري، الأمين العام للحكومة؛
- السيدة والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد عبد القادر الضاوي، الرئيس الأول للمحكمة العليا بالنيابة؛
- السيدة فريدة بن يحيى، رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة

والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

وعليه؛ فالآن أوجه كلامي بصفة خاصة لمثلي الشعب المنتخبين، يجب أن نرسخ ثقافة الدولة، وأن نفرق بين ما هو من شأن الدولة وما هو من شأن الحكم، فالحكم يتغير من مرحلة إلى مرحلة أخرى وذلك حسب رغبات الشعب، لكن الدولة لا تتغير، بما يمكن تدعيم الدولة؟ تدعيم الدولة يتم عن طريق ممارسة الديمقراطية الحقيقية والأصيلة، وهنا تكمن مناعة الجزائر، دولة حقيقية بديمقراطية حقيقية، وهذا هو المستوى المنشود في نظامنا ومن خلال أعمالنا والذي لا يعجب الكثير طبعاً، خاصة أطرافاً من الخارج، فليس في صالحهم أن تكون الجزائر بلداً للديمقراطية، ليس في صالحهم أن تكون الدولة الجزائرية واقفة على أسس متينة وصحيحة، لأن الجزائر بمواقفها الثابتة تجاه القضايا المطروحة حولنا وفي العالم، هي دائماً عند عهدنا وكلمتها وثابتة في مواقفها، وهذا ليس جديداً علينا، فالتغييرات التي قمنا بها على مدار السنة ونصف السنة كانت تغييرات كلية وجذرية، لكن ما لا يمكن تغييره في الجزائر هي علاقاتها الخارجية، ومواقفها مع دول الخارج، فهذه المواقف ما زلنا متمسكين بها منذ نوفمبر 1954، وحتى خلال كفاحنا لم نسمح لا للأشقاء ولا للأصدقاء بالتدخل في الشأن الداخلي الخاص بنا، حتى خلال المفاوضات مع فرنسا كانت فيه محاولات كثيرة من طرف رؤساء وأصدقاء، ونحن نذكر ذلك للتاريخ، مثل: الرئيس بورقيبة، الملك محمد الخامس، الماريشال تيتو، الرئيس جمال عبد الناصر والزعيم نيهرو وغيرهم، كلهم حاولوا - بحسن النية - أن يتدخلوا ويتوسطوا بيننا وبين فرنسا في المفاوضات؛ فكان ردنا على هذه المحاولات بأن تكون مفاوضاتنا مباشرة بيننا وبين فرنسا دون أي وساطة، لأننا نعرفها وتعرفنا وبقينا على ذلك حتى خلال مرحلة المفاوضات الأخيرة «إيفيان»، وعندما توصلنا إلى اتفاق حاول الممثل الفرنسي إقناعنا بإشراك تونس والمغرب، حتى يكونا ضماناً لهذا الاتفاق، لكن الجزائر رفضت ذلك، وهذا من أجل المحافظة على استقلالية قرارنا، ويكون بمقدورنا استعماله في أي وقت ولخدمة مصالحنا.

فالجزائر لم تقدم أبداً على التدخل في الشؤون الداخلية للغير، كما أنها لم ولن تقبل التدخل في شؤونها الداخلية. لقد رأينا خلال الفترة الأخيرة أن الأمور الخفية قد كشفت وما كان خافياً قد بان، فالعدوان على الجزائر لم يعد بالأمر الخفي، فالعدو ظهر علناً على المسرح أمام كل العالم.

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أولاً، أرحب بالسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، كما أرحب بالسيد الوزير الأول والطاقم الحكومي المرافق له، وبالسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، وكذا السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا بالنيابة، والسيدة رئيسة مجلس الدولة، وأرحب أيضاً بكامل الأخوات والإخوة، أعضاء مجلس الأمة وبأسرة الصحافة، وجميع الحضور في هذه الجلسة المخصصة لاختتام الدورة البرلمانية العادية لسنة 2020 - 2021 في مجلس الأمة.

تقتضي هذه المناسبة - حسب التقاليد والأعراف - إلقاء كلمة وأقول فيها بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

بداية، نرحب ونهنئ السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، وكل النواب الجدد بالمجلس الشعبي الوطني، بعد الانتخابات الأخيرة، الذين نتمنى لهم كل النجاح خلال تأدية مهامهم، وأهنئ أيضاً السيد الوزير الأول وأعضاء الحكومة بعد تنصيبهم بالأمر من طرف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ونتمنى لهم أيضاً كل النجاح في مهامهم، حيث يستوجب أن نكون، نحن أيضاً، سنداً لهذه الحكومة، خاصة في هذه المرحلة بالذات، وما سبقها من مراحل مررنا بها على امتداد السنة تقريباً، خاصة بعد الحراك الأصيل وبعد انتخاب السيد عبد المجيد تبون، رئيساً للجمهورية، عن طريق انتخابات حرة ونزيهة.

وتطبيقاً لبرنامج رئيس الجمهورية، كان أول عمل هو الاستفتاء والمصادقة على الدستور الجديد، الدستور الجديد للجزائر الجديدة، هو الأمل، هو الحاضر، وهو مستقبل الجزائر.

نحن الآن، في المرحلة ما قبل الأخيرة، والمرحلة الأخيرة ستكون أهم المراحل والمتمثلة في الانتخابات المحلية، وهنا نستكمل - حقيقة - بناء الدولة، دولة المؤسسات، على المستوى الأفقي والعمودي، ونستكمل بناء الدولة التي سوف تكون دولة الجميع، فالدولة لكل المواطنين، كل المواطنين والمواطنين معنيون ومحميون من طرف الدولة التي ينتمون إليها، فتقلد المسؤوليات على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني، تتم عن طريق الانتخابات وكذا الاختيار الحر للشعب، وهذا يتغير من فترة إلى أخرى، لكن الدولة لا تتغير، بل تبقى دائمة ومستديمة.

لذلك، فالبرنامج الذي تم تسطيره بالأمس، مع رئيس الجمهورية، والذي كلفني بشأنه هذا الصباح السيد الوزير الأول، فحواه الإجراءات التي اتخذت وأيضا التي ستتخذ مستقبلا لمواجهة هذا الوباء، من أجل تخفيف الضغط عن عمل الحكومة وعملنا ككل، خاصة خلال هذه المرحلة الدقيقة التي نعيشها.

في هذه المناسبة البرلمانية، كان من الضروري التذكير ببعض الأمور التي تهمنا كلها، وإن شاء الله، بعد استئنافنا لأعمالنا خلال شهر سبتمبر القادم سيكون في انتظارنا عمل كبير، وإن شاء الله، تكون الوضعية الصحية قد تحسنت من أجل مواصلة أعمالنا.

أولا، هناك مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الذي سيُعرض علينا لمناقشته وإصدار لائحة بشأنه، حتى تنطلق الحكومة في أعمالها في كل الميادين، خاصة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، فالجزائر والمواطنون ينتظرون الكثير من هذا المخطط.

سيتم أيضا الشروع في العمل - كما أعلن السيد رئيس الجمهورية - من أجل التمهيد لإجراء الانتخابات المحلية الخاصة بالمجالس البلدية والولائية، ونحن بصفتنا مجلس الأمة معنيون مباشرة بهذا، فمن مهام مجلس الأمة، المخولة له دستوريا التنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي للبلاد وبصفة عامة كل ما له صلة بالجماعات المحلية، وأنا شخصيا أهتم كثيرا بهذا الجانب، لاسيما الانتخابات المحلية وهذا حتى نعطيهما مفهومهما الحقيقي.

ومن باب التذكير، فإنه سبق وأن قلنا وأكدنا على الكفاءات الشبانية في المجلس الشعبي الوطني، خلال الانتخابات الأخيرة، فإننا نؤكد اليوم أكثر على هذا الأمر بالنسبة للبلديات، فالبلدية يجب أن تضم كفاءات، فالمسؤولون المحليون في البلدية والولاية يجب أن يكونوا ذوي كفاءات، ومستوى عال، طبقا لمهامهم في المستقبل، في إطار التسيير اللامركزي، وفي إطار التنظيم الجديد والدستور الجديد، فالمسؤول المحلي له دور كبير، لم لا يكون الوزير رئيسا للبلدية؟ لم لا يكون النائب رئيسا للبلدية؟ لماذا لا نستغل الكفاءات وتجارب الإطارات؟ حتى من أحيل على التقاعد لماذا لا يكون في البلدية؟ ومستقبلا سنعمل على هذا وسنبقى دائما في تنسيق مع الحكومة، هذا من أجل أن نبرز ونقدم أسسا متينة وصحيحة للجماعات المحلية.

خلال ثورتنا المجيدة كان جيش التحرير الوطني هو القلب النابض لهذه الثورة الجزائرية (Le cœur battant de la révolution Algérienne)، واليوم الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير، بحق وجدارة، هو القلب النابض للأمة (Le cœur battant de la Nation) (تصفيق)

منذ سنة تقريبا صدر كتاب هنا بالمجلس بعنوان «الجزائر تشهد يوم الوعى ونوفمبر يعود»، وحقيقة فإن نوفمبر قد عاد، نوفمبر عام 1954 حررنا به البلاد، استرجعنا به سيادتنا وأعطينا به مفهوما حقيقيا للاستقلال، أما نوفمبر الحالي فأوضحنا به كيفية الحفاظ على وحدة البلاد وعلى استقلاليتها وكيفية الحفاظ على مكاسب نوفمبر 54، وهو أمر يعني جميع المواطنين بكل أطيافهم واتجاهاتهم، كما كان في نوفمبر الثورة، حيث انخرط كل الشعب الجزائري وتضامن تدريجيا مع الثورة، لأن الهدف آنذاك كان الاستقلال وحاليا نحن نحتاج من كل الأطراف وكل المواطنين والمواطنات أن يهتموا بهذه المرحلة، وهذا من أجل تحصين الاستقلال والمحافظة على وحدة الجزائر وحماية حدودها، والمحافظة على استقلالية قرارها السياسي.

لذا، وبهذه المناسبة وجب علينا التذكير بهذه الجوانب، لأننا مطالبون بها كمسؤولين في البرلمان، والحكومة بصفتها هيئة تنفيذية؛ والحمد لله، اليوم الوزير الأول هو من أبناء الاستقلال.. (تصفيق).. ونحن فخورون بهذا، وأنا شخصيا كمجاهد جد فخور بأن هذا المستوى من المسؤولية يسلم إلى جيل الاستقلال وقد عايشته، لأنه إبان الاستقلال كان تعدادنا 8 ملايين واليوم أصبحنا 45 مليوناً، نتساءل كم بقي من تلك الملايين الثمانية التي بقيت وعاشت بعد الاستقلال؟ هل بقي منهم مليون أو مليون ونصف المليون؟! وأنا واحد منهم، أي أن 44 مليون جزائري ولدوا بعد الاستقلال، ولهذا فإنه شيء بديهي وواقعي أن يكون الوزير الأول من جيل الاستقلال، وأعضاء الحكومة كلهم من جيل الاستقلال.

نتنظرنا مهام كبيرة في هذه المرحلة، بالأمس حدد السيد رئيس الجمهورية، أولويات هذه المرحلة وعلى رأسها المحافظة على حياة وصحة المواطنين والمواطنات خلال تفشي جائحة كورونا، وكيفية مواجهة هذه الأزمة الصحية التي مست العالم بأكمله، في هذا الشأن نحن نملك الإمكانيات

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهادتنا الأبرار؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

(تصفيق)

والآن أدعوكم للاستماع إلى مراسيم الاختتام.

مراسيم الاختتام:

- تلاوة سورة الفاتحة؛

- عزف النشيد الوطني.

شكرا؛ إذن طبقا لأحكام:

- الفقرة الأولى من المادة 135 من الدستور؛

- والمادة 5 من القانون العضوي رقم 16 - 12 الذي

يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة،

وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛

أعلن رسميا اختتام الدورة البرلمانية العادية لسنة

2020 - 2021 في مجلس الأمة.

شكرا مرة أخرى، تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهادتنا

الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق) @

شكرا؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة العاشرة

والدقيقة الأربعين صباحا

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: 73.59.00 (021)
الفاكس: 74.60.34 (021)
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 17 محرم 1443
الموافق 26 أوت 2021

رقم الإيداع القانوني: 457-99 — ISSN 1112- 2587